

زيادة، وحذف، وتعويض، وتبادل دلائل.

والبحث يتفق مع "بليث" في أن هاتين العمليتين هما اللتان تتحكمان في تشكيل أسلوبية أى نص أدبي؛ إذ يتولد عنهما كافة أشكال الصور البلاغية التي تمثل متغيرات أسلوبية متاحة -من جهة الإمكان العقلي- أمام الكاتب ليعمل فيها بالاختيار أو التنحية، وبالتكثيف أو التقليل، وباتباع طرق مختلفة في التوزيع حتى تصير عناصر فاعلة في تشكيل أسلوبية نصية، أو بتعبير آخر، لتكون خصائص أسلوبية مائزة لهذا النص.

ويصنف "بليث" المتغيرات الأسلوبية إلى صنفين، وذلك تبعاً للعملية المولدة لها، فيطلق على المتغيرات الناتجة عن تقوية المعيار اسم "التوازنات"، بينما يطلق على تلك التي تخرج عن المعيار اسم "الرخص"^(١).

والنشاط التحليلي يبدأ برصد أهم صور التوازنات التي تعد خصائص أسلوبية مائزة للسجع القرآني، ثم يتوجه إلى الكشف عن الرخص التي يمكن أن توصف بأنها اختيار النص، مستعينا بالمعالجة الإحصائية التي تبرز مدى شيوع هذه الاختيارات، وأنماط توزيعها.

ولاستكمال دائرة التحليل الأسلوبى تتوجه الدراسة إلى الإبداع السجعى عموماً، لتحديد المتغيرات الأسلوبية التي جاءت مشتركة فى أغلب النصوص المسجوعة، وبذا تتمثل فى الوعى مجموعة من القواعد الأصلية بوصفها أدوات التعبير السجعى، وفى ظل عدم معرفة تلك القواعد ربما نعثر الوصول إلى هدف الدراسة الأسلوبية؛ وهو تحديد الخاص غير المتكرر فى السجع القرآني، هذا الخاص الذى يمكن اعتباره عدولاً ثالثاً يهدم آلية التوقع لدى القارئ. والمعيار الذى يعدل النص عنه فى إطار هذه المقارنة- ليس اللغة العادية وإنما هو "العرف الأدبي"، لو سُمح لى باستخدام تعبير غير دقيق أو مريب فى سياقه كهذا التعبير، فما دام القصد هو البحث عن الخصائص الأسلوبية للسجع القرآني فى اختلافها، فإن مثل هذا القصد يضطر البحث أن يرتد، بشكل أكثر تفصيلاً، إلى

(١) إن تسمية العدول عن القاعدة الأصلية "بالرخصة" تسمية لافقة؛ إذ يبدو أن "بليث" حينما استخدم هذه اللفظة كان صادراً عن إدراك واضح لضرورة أن تكون هناك حكمة ما وراء الخروج عن القاعدة، وتلك الحكمة هى الشرط الذى لا يتم الترخص إلا فى إطاره.